مهام الإدارة الاستعمارية : (الدائرة) أو الحوز

هيكل الحوز : يأتي على رأس الهرم ، حاكم فرنسي ، الذي يعينه الوالي العام ، بقرار من مجلس الوزراء من بين المحافظين أو حكام المستعمرات أو كبار ضباط الجيش ويعمل تحت أوامره نواب وكاتب عام ومترجم رسمي والأعوان ورؤساء الجماعات المحلية والدرك وحرس الغابات ومهندس معماري وطبيب ومدير البريد ومسؤول على الأشغال العمومية وهذه العناصر تعمل على تنفيذ مصالح الحوز – مصلحة الحالة المدنية ومتابعة الحالة المدنية والتوظيف ومصالح الموظفين والفلاحة والشركات الاحتياطية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والحالة الصحية والحالة المالية والتعليم وهذه المصالح يشرف عليها الحاكم وهو مسؤول عنها أمام المصالح العليا التابعة للدائرة .

هيكل الدوار: يتم تعين أعضاء الدوار بمرسوم حكومي وهم : القايد والخوجة وحارس الفحص " الشامبيط " والوقاف

1/ القائد : يعين من طرف الوالي العام باقتراح من الحاكم ويسلم اليه الختم مع برنوس احمر دلالة على تفويض السلطة إليه ، وتتمثل مهامه في تبليغ جميع القضايا التي تبرز في دواره والوضع الاقتصادي والفلاحي والتعليم والحالة المدنية " الأعراس والمناسبات الأخرى " والكوارث الطبيعية والهجرة داخل وخارج الحوز ومتابعة رجال الزوايا والوضع السياسي .

ويشرف القايد على تسجيل الحالة المدنية ، الميلاد والوفيات والزواج والطلاق كما يضبط أسماء القادمين من والى الدوائر والمهاجرين والعائدين من فرنسا والبلدان الأخرى وتسجيل ما يترتب عليه دفع الضرائب

2/ الخوجة :يعين من قبل والي الولاية باقتراح من القايد والحاكم ومهمته الإشراف على الإدارة في الدوائر وكتابة ما يمليه عليه القايد في رسائله إلى حاكم الحوز وتقييم كل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وضبط جميع الإحصائيات والحالة المدنية ونقل أسماء المخبرين حرف بحرف وتسجيل ذلك في دفاتر خاصة سرية .

3/ حارس الفحص " الشامبيط " : يعين من قبل والي الولاية باقتراح من القائد وموافقة الحكام ويعتبر محلفا إذ يؤدي اليمين القانونية أمام وكيل الدولة عند تعينه ويقوم الشامبيط مقام البوليس بمعنى انه يقدم عروض الأحوال شفويا وكتابيا تتضمن وقوع الحادثة او القضية وسبب وقوعها ويستقبل حراس الغابات والدرك .

4/ الوقاف :يعين من طرف الحاكم العام باقتراح من القايد ويعتبر ملزما بمعرفة من يدخل قريته من الأجانب ومن يمر بها ومن مهامه التبليغ بالوقائع الجنائية ويستخبر عن فاعل القضية

والملاحظ خلال هذه المرحلة أن الإدارة كانت بعيدة عن الشعب إذ أنها لم تعمل على تكوين إطارات محلية ذات كفاءات ولا توجد حوافز تدفع الموظف لتنمية قدراته وإمكانياته ومحاربة الكفاءات والمواهب بصفة عامة هذه السلبيات المعتمدة من قبل السلطة الفرنسية أدت إلى انعدام القيم الإدارية والمحافظة على الحد الأدنى من مصالح الشعب وبذلك أصبح الموظف غير قادر على التأقلم بالأجواء المحيطة به ومن جهة أخرى أن الإدارة الفرنسية في حقيقتها قوية جدا لأنها استطاعت بأسلوبها الاستعماري المخطط أن تسيطر على كل صغيرة وكبيرة بواسطة قوانينها التي تمتاز بدقة التنفيذ وما تعيين القياد والكتاب والوقاقفة والحراس إلا دليل على أنها تسعى لحصر وضبط حركة الدواوير والقرى والمداشر.

خلال العشرية الأولى من قيام هذا النظام تبلورت سياسة إزاء الجزائريين حول مسألتين رئيسيتين : الأولى تتمثل في متابعة قمع الانتفاضة الشعبية الكبرى التي عبأت

تلثي سكان الجزائر والمسألة الثانية تتعلق بتعميم عملية تشخيص الملكية التي ابتدأت في عام 1863 ثم بإصدار قانون جديد حول هذه المسالة المشهورة باسم قانون فارنيي في عام 1873 . وتتمثل الإجراءات القمعية التي اتبعتها سلطات الاحتلال ضد المناطق التي شاركت في هذه الانتفاضة ، فإلى جانب عمليات القتل بدون محاكمة و التي جرت تحت غطاء " التهدئة " نظمت محاكمات لمئات الأشخاص وأصدرت أحكام بالسجن والإبعاد على عدد كبير منهم كما فرضت غرامات باهظة على مجموع سكان المناطق الثائرة ومصادرة مساحات كبيرة من أجود أراضيهم . لقد بلغ عدد مجموع الغرامات التي فرضت واستخلصت بالفعل حوالي الخمسين مليون فرنك ذهب كما بلغت مساحات الأراضي التي صودرت قرابة الأربعمائة وخمسين ألف هكتار وهو ما يمثل نسبة سبعين في المائة من مجموع ثروة هذه المناطق ، أما فيما يتعلق بقانون التمليك الصادر سنة 1773 فلتوضيح صورة النهب التي تمت فغي ظل هذا القانون نورد نموذجا عن الكيفية التي تم بها تطبيقه في إحدى البلديات المختلطة الواقعة في شرق البلاد ، وهي بلدية ريغة الواقعة في دائرة سطيف .

إن جملة أراضي هذه البلدية كانت قبل صدور قانون التمليك في عام 1773 تبلغ 168 ألف هكتار منها 60 ألف هكتار من الغابات دخلت في حيازة الدومين وأربعين ألف هكتار استولت عليها السلطات تحت ستار المصادرة والحجز بسبب انتفاضة عام1871.

كما أخذت مساحات أخرى من الأراضي وضمت للدومين بحيث بلغت أراضي هذا الأخير في البلدية مائة وأربعة آلاف وخمسمائة هكتار ، كما ضمت مساحات أخرى من البلدية بحيث أصبح مجموع ما انتزع من السكان من الأراضي مائة وخمسة وثلاثون ألف هكتار ولم يبق من بين أيدي سكان البلدية البالغ عددهم حوالي ستة وثلاثون ألف نسمة سوى قرابة ثلاثة وثلاثون ألف هكتار فقط أي أقل من هكتار فقط لكل فرد بما فيها مساحات البور والأحراش والغابات .